إعلان بون من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات

نحن الوزراء ورؤساء الوفود وقادة أصحاب المصلحة، وقد اجتمعنا في بون، ألمانيا، خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، يومي 28 و29 أيلول/سبتمبر 2023، لتعزيز العمل على معالجة أزمة التلوث الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات، نعلن ما يلي:

1- التلوث هو أكبر عامل خطورة في العالم للأمراض والوفاة المبكرة، حيث يساهم التلوث الناجم عن المواد الكيميائية في ملايين الوفيات والأمراض والإعاقات كل عام.

2- الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ضرورية لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. إن التلوث الكيميائي يعرض التنمية المستدامة للخطر؛ ويمكن أن تصل التكلفة السوقية وغير السوقية للتقاعس عن العمل إلى 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[1]. ويعوق التلوث الكيميائي التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة وبالحق في بيئة عمل آمنة وصحية. وتؤثر آثار التلوث الكيميائي بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يعيشون في فقر والعمال في القطاعات غير النظامية والشعوب الأصلية والمجموعات الأخرى التي تعيش أوضاعاً هشة. وغالباً ما يكون للمواد الكيميائية آثار على صحة الإنسان، وخاصة صحة النساء والأطفال. ويمكن للمساواة بين الجنسين أن تدعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

3- إن أزمات التلوث وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي مترابطة ترابطاً وثيقاً وتحتاج إلى معالجة بطريقة متكاملة. وستسهم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات إسهاماً كبيراً في تحقيق الأهداف المناخية لاتفاق باريس وأهداف وغايات إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وبالتالي ستضمن سلامة خدمات النظم الإيكولوجية الحيوية وقدرتها الإنتاجية على المدى الطويل.

4- في الوقت نفسه تشكل المواد الكيميائية، وستظل تشكل، جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية. ومن المتوقع أن تتضاعف مبيعات المواد الكيميائية العالمية السنوية بين عامي 2017 و2030[2]. إن آثار التلوث الكيميائي أعلى في البلدان ذات القدرة المحدودة على إدارة المواد الكيميائية.

5- لم يتحقق الهدف العالمي المتمثل في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام 2020، على الرغم من الجهود المبذولة في إطار العديد من الاتفاقات العالمية والمبادئ التوجيهية. وفي عام 2006، اعتمد المجتمع الدولي النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (النهج الاستراتيجي) لتعزيز الاتساق والتآزر بين الصكوك والهيئات والوكالات الدولية القائمة ذات الصلة. وقد وفر النهج الاستراتيجي منبراً دولياً متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة للشراكات الطوعية والمبادرات التعاونية.

6- تتطلب الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات اتخاذ إجراءات عاجلة في جميع قطاعات المجتمع والاقتصاد. وينبغي أن تعزز الانتقال العادل في جميع أنحاء العالم، دون أن يتخلف أحد عن الركب، تماشياً مع المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، مع مراعاة الظروف والقدرات الإقليمية والوطنية من حيث توافر المهارات والتكنولوجيا والقدرات المؤسسية والتمويل، فضلاً عن أولويات التنمية المستدامة لكل بلد.

7- لذلك فإننا نؤيد الإطار العالمي للمواد الكيميائية – من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات، الذي يعكس، إلى جانب هذا الإعلان، التزامنا المشترك الثابت بتعزيز العمل نحو الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بالبناء على الدروس المستفادة من النهج الاستراتيجي والجهود التعاونية المبذولة في إطاره.

---

(1) *التقرير الثاني للتوقعات العالمية للمواد الكيميائية: من التركات إلى الحلول المبتكرة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030* (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019)، صفحة 170 في النسخة الإنكليزية.

(2) المرجع نفسه.

8- سنمنع التعرض للمواد الكيميائية الضارة، ونتخلص تدريجياً من أكثرها ضرراً، عند الاقتضاء، ونعزز الإدارة الآمنة لهذه المواد الكيميائية عند الحاجة إليها. وسنعمل بنشاط على تعزيز ودعم التحولات إلى الاقتصادات الدائرية، بما في ذلك من خلال تطوير بدائل كيميائية وغير كيميائية آمنة تحمي الصحة والبيئة وتؤدي إلى تقليل النفايات، وإعادة التدوير الخالية من المواد الكيميائية الضارة والاستخدام الفعال للموارد.

9- وفقاً لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 8/4 بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، سنعزز جهودنا في مجال التنسيق والتعاون على جميع المستويات لتعزيز الاتساق والتكامل في قطاعي المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك من خلال إدماج وتعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في خطط التنمية الوطنية والميزانيات المحلية والسياسات القطاعية ذات الصلة.

10- سنعمل بنشاط على تعزيز البحث والابتكار من أجل تطوير مواد كيميائية ومواد ومنتجات وعمليات آمنة ومستدامة، بما في ذلك الحلول المستمدة من الشعوب الأصلية ونظم المعارف التقليدية.

11- نحن ملتزمون بتعزيز بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، والدعم المالي، بما في ذلك من المصادر المحلية، والتعاون والمساعدة الإنمائية الإقليمية والدولية، وكذلك من القطاع الخاص والأعمال الخيرية.

12- نحن ملتزمون بالإدارة الفعالة والناجعة للمواد الكيميائية والنفايات من خلال المساءلة والشفافية والوصول إلى المعلومات عن المواد الكيميائية ذات الصلة بصحة وسلامة الإنسان والبيئة، والوصول إلى العدالة، فضلاً عن المشاركة الشاملة والهادفة التي تمكن من التعاون المتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة.

13- سنشارك في الجهود الدولية الجارية حالياً لإنشاء فريق للعلوم والسياسات لزيادة الإسهام في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث، فضلاً عن وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية.

14- ندعو كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، إلى تعزيز دورها في توليد بيانات موثوقة ذات صلة بالمواد الكيميائية والنفايات، وتيسير الإجراءات ذات الصلة والتعاون استناداً إلى الأدلة العلمية. وندعو كذلك مجالس إدارة تلك المنظمات، وفقاً لولاية كل منها، إلى تعزيز تعاونها وتنسيقها لدعم الإطار العالمي للمواد الكيميائية – من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات، وإدماج أهدافه في برامج عملها وميزانياتها، حسب الاقتضاء.

15- نحن نعتبر أدوار القيادة النشطة والالتزام والشراكة التي يضطلع بها القطاع الخاص والصناعة عبر كامل سلسلتي القيمة الكيميائية والإمداد ضرورية لنجاح الإطار العالمي للمواد الكيميائية – من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات. ونشجع بقوة الجهود الرامية إلى تعزيز الاستثمار من جانب القطاع الخاص والصناعة تعزيزاً كبيراً في تنفيذ سياسات وتدابير قوية لإدارة دورة المواد، والعناية الواجبة وكفاءة استخدام الموارد من أجل الانتقال العادل، وبالتالي إيجاد فرص للأعمال والنمو.

16- نحن ندرك أن المشاركة الشاملة والهادفة والعمل التدريجي من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين في جميع القطاعات سيكون ضرورياً لتحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية للإطار العالمي للمواد الكيميائية – من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات وجميع أهداف التنمية المستدامة.

17- نحيط علماً بقرار الجمعية العامة 300/76 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2022 بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وأهميته لتعزيز رفاه الإنسان والتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.

18- نحن مصممون على تحقيق رؤيتنا لكوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات من أجل مستقبل آمن وصحي ومستدام. لذلك نلتزم، بروح من التضامن والشراكة، بتنفيذ الإطار العالمي للمواد الكيميائية- من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات لزيادة الطموح والعمل العالميين، بما في ذلك:

(أ) حماية واحترام حقوق الإنسان لصالح الأجيال الحالية والمقبلة؛

(ب) وضع واعتماد الأطر والاستراتيجيات والتشريعات وخطط العمل الوطنية اللازمة للمواد الكيميائية والنفايات من أجل تحسين إدارة ومراقبة التلوث الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات؛

(ج) تعزيز العمل الوطني الذي يدعم تنفيذ اتفاقات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف والمعايير والالتزامات الأخرى القائمة ذات الصلة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، ويستكمل تحقيقها؛

(د) تعزيز الإنتاج الآمن للأغذية والأعلاف والألياف عن طريق منع الآثار الضارة لمبيدات الآفات على الصحة والبيئة، أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن حيثما يتعذر تحقيق ذلك؛

(هـ) حماية صحة الإنسان، ولا سيما صحة النساء والأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص للطفولة المبكرة؛

(و) تعزيز العمل اللائق والآمن والصحي والمستدام في جميع مراحل سلسلتي القيمة والإمداد؛

(ز) تعزيز التمويل الطويل الأجل المستدام والقابل للتنبؤ والكافي الذي يمكن الوصول إليه من جميع المصادر حتى لا يتخلف أحد عن الركب؛

(ح) تعزيز تطوير وتوفير مواد كيميائية آمنة ومستدامة مع تقليل الآثار الضارة على مستخدمي الصناعة التحويلية والعمال والمستهلكين؛

(ط) تعزيز التعاون لمكافحة استمرار الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة.